عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

المشهد السوري من المكاسب إلى تخفيف الخسائر

ورقة تقدير موقف

مقدمة إلى الندوة الحوارية التي ينظمها مركز الحوار السوري

بالتعاون مع مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

السبت 1 صفر 1439 هـ - 21 تشرين الأول / أكتوبر 2017 م

المشهد السوري من المكاسب إلى تخفيض الخسائر

-ملاحظات وتوصيات-

مدخل

يشهد الملف السوري تغيرات متسارعة تصب لصالح النظام في توسيع رقعة سيطرته على المزيد من الأرض السورية، وتحييد جبهات المعارضة وفصلها عن بعضها عبر مسار أستانة، حيث شكلت اتفاقات "خفض التصعيد" مقدمة لمرحلة جديدة دخلها الصراع السوري؛ تعكس ميلاً لدى الفاعلين الدوليين (الولايات المتحدة- روسيا) للوصول إلى تفاهمات على الأرض تفضي إلى تقاسم مناطق نفوذ ومصالح بينهما، يلعب كل طرف فيها دور الضامن لأمن حلفائه الإقليميين ووكلائه المحليين بشكل يضمن توجيه نفوذ هؤلاء الوكلاء نحو حرب الإرهاب تمهيداً لفرض الحل السياسي، بالإضافة إلى تحجيم الدور الإقليمي وحصره في نطاق حدود كل دولة، وبخاصة الدور التركي.

وعليه ستحاول هذه الورقة تقدير الموقف حيال أبرز التطورات في الساحة السورية على المستوى العسكري والسياسي، واستنتاج أثر تلك التطورات على مستقبل الثورة السورية، ومن ثم تقديم تصور لآليات التعاطي مع تلك الآثار.

أولاً: أحداث البادية كمقدمة لهامبورج

شكلت البادية السورية التعبير الأكثر وضوحاً عن المتغيرات في الساحة السورية بما شهدته من تقدم لقوات النظام والمليشيات الداعمة لها، وصولاً للسيطرة على دير الزور، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على مسار التفاوض السياسي ويشكل ضغطاً إضافياً على المعارضة السورية إلى جانب التغيرات في المواقف الإقليمية الداعمة لها باتجاه فرض القبول بصيغة الحل الروسية القاضية ببقاء الأسد في المرحلة الانتقالية.

سعى كلٌ من الأطراف المتنازعة على النفوذ في البادية السورية إلى تعزيز تواجده العسكري فيها، كما ترجمت المصالح المتضاربة بين الولايات المتحدة وإيران إلى احتكاكات عسكرية أنذرت بإمكانية التصعيد إلى مواجهة مباشرة، خصوصاً بعد أن دعَّم الطرفان تواجدهما في البادية بقواعد عسكرية جديدة، حيث عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري شرق سورية عبر إقامة قاعدة جديدة في منطقة الزكف على بعد 50 كيلومتراً شمال شرق معسكر التنف، وذلك لإقفال الطريق أمام قوات النظام والميليشيات الإيرانية، وبعد أيام من تعزيز واشنطن معسكر التنف قرب حدود العراق، قامت إيران بتحويل مطار "السين" المجاور والذي يعد ثالث أكبر مطار عسكري

في سورية إلى قاعدة للحرس الثوري الإيراني، حيث أن طائرات "يوشن 76" إيرانية بدأت بالهبوط فيه، إضافة إلى تمركز طائرتي نقل عسكريتين في المطار.

حاولت ميليشيات إيرانية التقدم من منطقة السبع بيار باتجاه معسكر التنف، بالتزامن مع تقدم "الحشد الشعبي" العراقي من الطرف الآخر للحدود، وزيارة قائد "فيلق القدس" في الحرس الثوري قاسم سليماني لمناطق الحدود، الأمر الذي أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أبلغت رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بضرورة وقف محاولات "الحشد" لعبور الحدود، كما انتشرت قوات أمريكية في جنوب الروضة في محافظة الأنبار قرب الحدود مع سورية والأردن مدعومين بمظلة جوية من المروحيات وطائرات الاستطلاع، وعلى الجانب السوري حذرت الولايات المتحدة قوات النظام والمليشيات الإيرانية عبر منشورات ألقتها طائراتها من التقدم نحو التنف، كما أنها أبلغت روسيا خلال المحادثات في عمان بضرورة وقف تقدم الإيرانيين في البادية السورية، و لكن الإيرانيين استمروا في الحشد؛ ما أدى إلى توجيه ضربتين أمريكيتين للقوات المتقدمة نحو التنف خلال أقل من شهر، تزامنت تلك الضربات الأمريكية مع تصريحات لمسؤولي التحالف الدولي بأنهم سيستمرون بالدفاع عن مواقعهم في حال استمرت المحاولات الإيرانية بالتقدم نحو التنف، بينما رد النظام وداعموه على تلك التصريحات بالتهديد باستهداف القواعد الأمريكية في إشارة إلى التنف والزكف، الأمر الذي أدى إلى توتر كبير في البادية زاده إصرار موسكو على استمرار دعمها الجوي لقوات النظام والمليشيات الإيرانية للتقدم نحو الشرق السوري ومنع تشكيل منطقة عازلة أمريكية شرقي سورية عبر تصريحات صدرت عن قاعدة حميميم الروسية، الأمر الذي يبدو أنه هدد اتفاق "منع التعارض" الذي يعود إلى 15 أكتوبر 2015 بين الولايات المتحدة وروسيا، والذي أنشأ خطاً ساخناً لتفادي المواجهة العسكرية المباشرة بين القوات الروسية والأمريكية في سورية، وبالتالي زاد احتمالية وقوع صدام مباشر بين القوات الأمريكية وقوات النظام والمليشيات الإيرانية المدعومة من موسكو، وهو ما لا يرغب فيه الطرفين الروسي والأمريكي، لذا كان لزاماً عليهما الدخول في تفاهمات تحتوي التداعيات المحتملة في البادية، التفاهمات التي تُرجمت على ما يبدو وفق عدة اتفاقات منها المعلن وغير المعلن، ولعل أبرزها:

- الاتفاق على معالم منطقة "تخفيف تصعيد" جديدة تبقي التركيز منصباً على "داعش"، وتحتوي الطموحات الإيرانية في إقامة ممر أرضي من العراق عبر سورية وصولاً إلى البحر المتوسط، **وهو ما تم ترجمته في اجتماع هامبورج بين الرئيسين الأمريكي والروسي على هامش قمة العشرين، والذي نتج عنه إقامة منطقة خفض تصعيد في الجنوب السوري من القنيطرة إلى ريف السويداء الغربي تضمن إبعاد المليشيات الإيرانية لـ 30كم عن الحدود الإسرائيلية الأردنية، وهو ما تسعى إليه الولايات المتحدة.**

- ولعل اتفاقاً آخراً غير معلن قد تم مقابل التنازل الإيراني الروسي في الجنوب -يشمل وضع البادية-، إذ يبدو أن موسكو قد نجحت في عقد صفقة مقايضة تشمل دير الزور مقابل الرقة، ومعبر التنف مقابل البوكمال، ودرعا مقابل ريفها والقنيطرة، وعليه قامت واشنطن بتفكيك قاعدة الزكف شمال التنف مقابل انسحاب حاجز لموالين للنظام من دائرة حددها الأميركيون للتنف بعمق 60 كيلومتراً، و تقدمت ميليشيات إيرانية من شمال غربي الموصل ملتفة حول معسكر التنف للقاء قوات النظام وحلفائها من الطرف الآخر للحدود، حيث التفت قوات النظام والمليشيات الإيرانية حول معسكر التنف أيضاً باتجاه محافظة دير الزور، ودخلت منطقة حميمة بعد انسحاب فصيل مغاوير الثورة المدعوم أمريكياً تحت ضغط من التحالف الدولي، كما **لم يفت موسكو استغلال دور الوساطة الذي تلعبه بين واشنطن وطهران لتعزيزوجودها في البادية السورية لتطويق نفوذ الطرفين، حيث بدأ الجيش الروسي بناء قاعدة في بلدة خربة رأس الوعرقرب بئر القصب.**

ثانياً: معركة دير الزور

نتيجة للتوافقات الأمريكية الروسية في البادية والتي ثبت أنها شملت معركة دير الزور أيضاً تقدم النظام نحو دير الزور وتمكن من فك الحصار عن قواته في المدينة، ثم حاولت موسكو تكرار سيناريو البادية عبر العبور نهر الفرات إلى الضفة الشرقية مخالفة بذلك تفاهمها مع واشنطن حول مناطق النفوذ في دير الزور، وفي محاولة للضغط على واشنطن عبر التصعيد العسكري مع قوات سوريا الديمقراطية، الأمر الذي ينذر بمواجهة شاملة بين موسكو وواشنطن، أبدت الولايات المتحدة امتعاضها من العبور ولكن المفارقة أن الرد لم يكن أمريكياً، وإنما على يد هيئة "تحرير الشام" في ريف حماة الشمالي عبر معركة غير مفهومة الأهداف عرقلة تقدم النظام في دير الزور، وحين لم تستجب موسكو وقامت بقصف معمل كونيكو في 25 أيلول شنت داعش هجوماً معاكساً على قوات النظام بواسطة قوات قدمت من العراق تحت أنظار التحالف الدولي دون ان يحرك ساكناً، الامر الذي يطرح تساؤلات عدة حول علاقة الولايات المتحدة بالمعركتين، بعد ذلك يبدو ان توافقاً جديداً حصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا قضى بالسماح لقوات النظام على الضفة الشرقية للنهر ولكن في اتجاه معاكس، حيث تنازل النظام عن حقل كونيكو وباقي الحقول النفطية الواقعة على الجهة الشرقية؛ للتحرك قواته باتجاه الغرب للسيطرة على قرية حطلة وتطويق الأحياء الواقعة تحت سيطرة داعش في مدينة دير الزور .

ويبدو أن موسكو وقوات النظام أذعنت مرحلياً فقط للاتفاق مع واشنطن، إذ لا يمكن التنازل عن حقول النفط والغاز الواقعة شرق النهر للمليشيات الكردية، ولذلك ركز النظام هجومه على مدينة الميادين متجاوزاً العديد من القرى التي تسبقها، وذلك كونها مقابلة لحقل العمر على الضفة الشرقية للنهر وهو أكبر حقول النفط في دير الزور

بالإضافة لاحتوائه على محطة توليد كهرباء باستطاعة 80 ميغا واط وبذلك يكون خسر مرحلياً حقل كونيكو ولكنه كسب حقل العمر ومن ثم يستطيع التقدم باتجاه حقل التنك الواقع شرق حقل العمر على الضفة الشرقية.

ثالثاً: الشمال السوري (مستقبل إدلب)

شهد الشمال السوري أولى بوادر تقاسم النفوذ بين الولايات المتحدة وموسكو، حيث تم اعتماد نهر الفرات كحد فاصل للنفوذ منذ عملية درع الفرات وأزمة مدينة منبج، إذ أقرت الولايات المتحدة بأن منطقة غرب الفرات من (جرابلس إلى الساحل) هي منطقة نفوذ روسية تركية، لذا كان من المتوقع أن تضم موسكو وتركيا تلك المنطقة إلى مسار أستانة الثلاثي (روسيا تركيا إيران)، وتلك الصيغة من تقاسم النفوذ تحقق لكل طرف مصالحه:

فالولايات المتحدة الأمريكية باستحواذها على شرق الفرات وانتشار قواعدها العسكرية فيه تضمن قطع الطريق على إيران للوصول إلى المتوسط بالتعاون مع حزب الـ pkk والذي يسيطر على جبل سنجار في العراق على الحدود السورية مروراً بمناطق الـ pyd في سوريا.

أما موسكو وحليفها النظام فمنطقة خفض التصعيد ستتيح لهم الفرصة للتركيز على دير الزور، كما أن التعاون مع تركيا والفصائل المدعومة منها في الشمال، والتي ستخوض المعركة مع جبهة النصرة سيجنب النظام تلك المعركة، وسينعكس هذا التقارب مع تركيا بالضرورة على المسار السياسي لصالح الحل الروسي.

تركيا بالنسبة لها يدخل الاتفاق تحت بند تخفيف الخسائر في الملف السوري بعد نجاح موسكو والولايات المتحدة في حرمانها من المكاسب، فأقصى الأهداف التركية اليوم هو منع اتصال الكانتونات الكردية بين شرق الفرات وغربه وضمان عدم قيام كانتون كردي على حدودها في سوريا، خصوصاً بعد استفتاء الانفصال في العراق، وتشترك معها في هذا الهدف إيران والتي باتت تدرك استحالة تمريرها طريقها البري في الشمال السوري، وإنما تندرج أهدافها ضمن الأهداف الروسية والتركية معاً.

لذلك فإن اتفاق خفض التصعيد في الشمال السوري يحمل خصوصية تجعله يخدم بشكل أو بآخر مصالح المعارضة وليس النظام فقط، نتيجة لأمرين:

1- عدم تعاون الفصائل وتجاوبها مع موسكو وتركيا في حرب النصرة، سيؤدي إلى نتائج كارثية على إدلب تهدد بمصير مشابه للرقة ودير الزور في حال خاضت موسكو والنظام المعركة.
2- تُشكل المعركة ضرورة وجودية للدولة السورية وهنا تنسجم الأهداف التركية مع أهداف المعارضة بقطع اتصال الكانتونات الكردية بشكل يبعد وبشكل نهائي احتمالية قيام إقليم كردي في سوريا، ويسمح للفصائل باستعادة

القرى الـ11 في ريف حلب والتي استولت عليها المليشيات الكردية، الأمر الذي يتيح إعادة الآلاف من المهجرين قسراً من أبناء المنطقة، بالإضافة إلى أن تطويق عفرين كمرحلة أولى سيتيح إضعافها وإبعاد خطرها عن إدلب حيث طالبت المليشيات الكردية من الولايات المتحدة تكليفها بخوض معركة إدلب مع النصرة بغية الوصل إلى الساحل السوري بعدها.

خامساً: الخطر الكردي

شكلت أحداث الاستفتاء الكردي على الانفصال في العراق، وما تلاها من دخول القوات العراقية للمناطق المتنازع عليها مؤشرات لما يمكن أن يحدث في سوريا، حيث يعيد التاريخ نفسه إذ يزج الأكراد بأنفسهم في لعبة الصراعات الدولية على أمل تحقيق الدولة المنشودة ومن ثم يخرجون بخفي حنين، وعليه فإن الوضع الكردي في سوريا لم يعد مقلقاً من ناحية الانفصال أو تكوين فيديرالية كردية، ولكن القلق يكمن في أن مليشيات قسد متعاونة مع النظام ومعادية للقوى الثورية، الأمر الذي يرجح أن تسلم المناطق الخاضعة لسيطرتها للنظام مستقبلاً، وهي اليوم تمثل محافظة الرقة والحسكة بالكامل وجزء من دير الزور، بالإضافة لأجزاء من ريف حلب، مما يعني زيادة مساحة سيطرة النظام بشكل سيقوي موقفه التفاوضي ويجعل المعارضة محصورة في جيوب صغيرة متفرقة ومنعدمة الوزن العسكري والسياسي .

سادساً: الوضع في المنطقة الجنوبية

تعتبر المنطقة الجنوبية منذ ما قبل اتفاقات خفض التصعيد خارج نطاق الحسابات الثورية، وذلك لأن جميع فصائلها خاضعة في تحركاتها لغرفة الموك، وبالتالي فهي تتحرك وفقاً للتفاهمات الإقليمية والدولية وبخاصة جبهات (درعا – القنيطرة- البادية)، أما جبهة ريف دمشق والأحياء الجنوبية منها فيبدو أن التفاهم جاري بخصوصها بين (روسيا، إيران، النظام، الفصائل المحلية). في حين يجري التفاوض على الغوطة الشرقية في القاهرة.

سابعاً: نتائج وآفاق الوضع السوري

من خلال مناقشة النقاط السابقة والتي ترسم ملامح الواقع السوري الحالي، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- نهاية الخيار العسكري في الثورة السورية، وليس نهاية الثورة كون العسكرة كانت مرحلة فرضها مجرى الأحداث، وليس هو الثورة بذاتها.

2- تغيّر المواقف الإقليمية خصوصاً، والدولية الداعمة للخيار العسكري باتجاه الحل السياسي وفق القرار الأممي (2254). الأمر الذي يعكس نهاية مرحلة الإدارة بالتنافس لملفات المنطقة وبداية مرحلة جديدة في العلاقات تقوم على تقديم التنازلات في سبيل الوصول إلى تفاهمات تحفظ الحد الأدنى من مصالح الأطراف المنخرطة في الصراع السوري. وهو ما قد يترتب عليه تخفيض الدعم العسكري ورفع الغطاء السياسي عن الفصائل المسلحة للمعارضة السورية من داعميها.

3- زيادة احتمالات القبول الإقليمي والدولي بالرؤية الروسية للحل، والتي تفترض بقاء بشار الأسد خلال المرحلة الانتقالية.

4- سعي موسكو لخلق كيان تفاوضي جديد يمثل المعارضة، أو الضغط لضم الأطراف المقربة منها إلى الهيئة العليا للتفاوض.

5- قد لا يحظى إصرار المعارضة السورية على رحيل الأسد في بداية المرحلة الانتقالية بتأييد حتى من أقرب داعميها، والذين يتوافقون على اختلاف مصالحهم على بقاء الأسد حتى نهاية تلك المرحلة. فمن وجهة النظر الأمريكية الأوروبية فإن المعارضة السياسية بشكلها الحالي غير قادرة على قيادة المرحلة الانتقالية منفردة. كما أن بقاء الأسد قد يشكّل ضمانة للفئات التي ربطت مصيرها بمصيره وبخاصة الأقليات الدينية. أما بالنسبة لروسيا والصين فموقفهم ثابت من رفض تغيير الأنظمة بالقوة وبالدعم الخارجي، وبهذا تشترك معهم الدول العربية بغالبها حتى الداعم للثورة منها، والتي ترغب بوقف الربيع العربي في سوريا وإفشال التجربة لضمان عدم امتدادها لبلدانهم. وما دعم الثورة السورية من قبلهم إلا على سبيل الحرب مع إيران وضرب نفوذها بدماء السوريين.

ثامناً: الآفاق المستقبلية

ترتبط المرحلة القادمة بقدرة المعارضة السورية على إدارة الأزمة عبر إعادة ترتيب أوراقها، واستعادة المبادرة السياسية من يد الداعمين الإقليميين، وتجنّب الوقوع ضحية للتفاهمات المصلحية بين الدول. وهو ما يتطلّب منها حساً عالياً بالمسؤولية، وقدراً كبيراً من الواقعية السياسية في التعاطي مع الظروف العسكرية والسياسية المتغيرة، على قاعدة "السياسة هي فن الممكن". وهذا ما يفرض إعادة تقييم موقف المعارضة من الوجود الروسي في سوريا، والانفتاح على عملية تفاوضية مباشرة مع روسيا، كقوة أمرواقع تكون مبنية على فهم عميق للمصالح الروسية في سوريا وعلاقتها بنظام الأسد. وذلك لتحديد النقاط التفاوضية التي يمكن النفاذ منها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب. وعليه يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

1- ضرورة التباحث الوطني في انتاج تفاعل سياسي جديد ويسعى لكسب الشرعية المحلية ويعمل على منحه تفويضاً بأخذ قرارات مصيرية تتطلّبها المرحلة القادمة. وعليه يُنصح أن تكون المجالس المحلية هي الحامل الرئيس لهذا التفاعل، كونها تحظى بدعم المناطق التي تعمل فيها وثقتها. وثَمّة توافق دولي على أهمية دورها في المرحلة الانتقالية وضرورة دعمها. وقد تتجلى هذه الفعالية بتشكيل جمعية عمومية تتكون من أعضاء منتخبين شعبياً من أعضاء المجالس المحلية، الأمر الذي سيكسبها الشرعية. تقوم هذه الجمعية بانتخاب أعضاء للهيئة السياسية، وتعيين عدد من السياسيين في تلك الهيئة بالتزكية، بناء على أدائهم في المراحل السابقة للثورة. ويكون من مهامها:

أ- إطلاق مرحلة جديدة من العمل السياسي في الثورة السورية، تقوم على إصدار ميثاق جديد للثورة السورية يضبط بدقة أهدافها الوطنية، ويشير دون أي التباس إلى الموقف من شكل الدولة المقبلة والموقف من الأقليات.

ب- اعتماداً على الميثاق الجديد يتم ضبط العمل العسكري المسلّح تحت مظلة وطنية ومؤسسة عسكرية بقيادة مركزية تتبنى أهداف الثورة وتطلعاتها وعلمها. وعلى هذا الأساس يتم رفع الغطاء عن أي فصيل يرفض الانضواء تحت لواء هذه المؤسسة.

ستمكن هذه الخطوة المعارضة من تجنب الفخ الروسي لسحب شرعيتها، أو اختراقها بمنصات أثرب للنظام .

2- إعادة تقييم العملية التفاوضية بناءً على دراسة الواقع الجديد على الأرض، وانطلاقاً من فهم الدور الروسي كقوة عظمى على الأرض السورية، تمسك بزمام القرار السياسي للنظام. وعليه يتم التعاطي معها كوسيط دولي "مُنحاز" وليس كقوة احتلال معادية. وصياغة استراتيجية تفاوضية مبنية على أساس الواقعية

السياسية، تأخذ بالحسبان جميع السيناريوهات الممكنة في ضوء المتغيرات الدولية، وعلى رأسها الاحتمال الكبير لفرض سيناريو بقاء الأسد في المرحلة الانتقالية، والقيادة المشتركة لعملية التحوّل الديمقراطي في سوريا بين النظام والمعارضة.

3- واستغلال طرح الروس أنفسهم كوسيط دولي في عملية التفاوض ملتزم بقرار مجلس الأمن (2254)، للنفاذ من الهوامش التي تركها هذا القرار مفتوحة للتفاوض، والذهاب إلى العملية التفاوضية دون شروط مسبقة. وهذا لا يعني الإذعان من قبل المعارضة للرؤية الروسية؛ وإنما يعني رمي الكرة في ملعب روسيا لاختبار جديتها في لعب دور الوسيط، وتثبيت الهدنة، وإطلاق عملية سياسية حقيقية، وتفويت الفرصة على النظام وحلفائه في الاستمرار بالحل العسكري تحت ذريعة أن المعارضة هي الطرف المعطل للحل السياسي.

4- التفاوض على آليات التحوّل الديمقراطي في المرحلة الانتقالية، والتي من الضروري أن على رأس أولويات المعارضة التفاوضية في المرحلة القادمة، حيث تمثل مكاسباً للمعارضة في حال فرض السيناريو الأسوأ وهو بقاء الأسد في المرحلة الانتقالية، وتلك الآليات هي:

- المطالبة بخطة لإخراج المليشيات الأجنبية المقاتلة مع النظام من سوريا، مرتبطة بجدول زمني واضح، وبضمانات روسية قبل انطلاق المرحلة الانتقالية.
- انسحاب الجيش السوري من نقاط الاشتباك المباشر مع مناطق المعارضة إلى مسافات تُبعد خطر تجدد الاشتباكات، أو نقض الاتفاق من قبل النظام ومحاولة السيطرة على مناطق جديدة.
- وضع برامج بضمانات دولية لعودة اللاجئين السوريين، وبخاصة في دول الجوار السوري (الأردن، لبنان، تركيا). وفق جدول زمني يضمن عودتهم قبل نهاية الفترة الانتقالية والدخول إلى انتخابات رئاسية.
- الإفراج عن كافة المعتقلين لدى النظام والمعارضة في بداية المرحلة الانتقالية، والمطالبة بلجان دولية للإشراف على هذا الملف لضمان التزام النظام.
- تقوم المعارضة السورية باقتراح مجموعة من المبادئ الدستورية تضمن تحقق مطالب الثورة في التحوّل الديمقراطي. تكون هذه المبادئ هي الأساس الذي سيبنى عليه الدستور المقبل في المرحلة الانتقالية.
- الانخراط المعارضة الجدي في وضع خطط إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية السورية بما فيها الجيش والمخابرات، والإشراف المباشر على تلك العملية. بشكل يضمن إعادة هيكلة تلك الأجهزة على أساس ديمقراطي، وإخضاعها للرقابة البرلمانية.

- مشـاركة المعارضـة في تخطيط عملية إعادة الإعمار، وإعادة هيكلة الاقتصـاد السـوري، واختيار الأطراف الدولية والإقليمية المشـاركة في عملية إعادة الإعمار، والإشـراف عليها عبر الآليات البرلمانية.
- تشـكيل لجان مشـتركة سـورية ودولية للعدالة الانتقالية، ومحاسـبة مرتكبي الجرائم في سـوريا، كمقدمة لانطلاق عملية مصالحة وطنية حقيقية.

الخاتمة:

تتطلب التغيرات المتسارعة على المستويين السياسي والعسكري وعياً من صانع القرار في المعارضة السورية بأن الرياح تجري بما لا تشتهيه سفن المعارضة، وأن الحديث اليوم عن إسقاط النظام وفقاً للمتغيرات هو انفصال عن الواقع، بل لابد من الإدراك أن هناك احتمالية كبرى في تثبيت الوضع القائم من قبل النظام وإطلاق عملية إعادة إعمار للمناطق الواقعة تحت سيطرته، وعزل مناطق المعارضة لسنوات في بؤسها، وهذا لن يكون في صالح الأهالي بل سيصب في صالح أمراء الحرب المسيطرين على تلك المناطق من الفصائل، إذاً فالمرحلة دقيقة وبحاجة إلى قدر كبير من الوعي والوطنية وتغييب المصلحة الشخصية، فالحديث عن المكسب بات بعيداً وعنوان المرحلة القادمة هو تخفيض الخسائر قدر الإمكان .